



عندما يخطئ معالي رئيس الوزراء مرتين

عبد الهادي فنجان الساعدي

بغداد

'القتل ليس سببا كافيا للموت' (1)

صدر القرار "51" عن مجلس الحكم، ولم يكن هذا القرار متبورا انما كان مشوها حيث لم يكن الاجزاء من خطابات اعمام الستينيات التي كانت تمجد الوطن والمواطن والحق والخير ومجموعة كبيرة من الشعارات التي عبرت بها الجماهير ضفة الاحلام الى ضفة الموت. وبالرغم من كل ذلك فقد فرح المفصلون السياسيون بعودة الحياة الى مفاصلهم وتصوروا بأنهم سوف يتركون الارصفة ويكثرون في صف البشر عن كانت لهم بعض الامتيازات والحقوق في دولة العراق التي ولدت مشوهة من خلال مشروع 'كوكس-النتيحب'.

صدر بعد ذلك القانون "24" لسنة 2005 وهو يشبه الى حد بعيد التشديد الوطني الذي لم يتفق عليه لحد الان. وصدرت بعد بعدة تعديلات شملت شراخ اخرى من المجتمع ولم تتحدد الملامح النهائية لحد الان ايضا بالرغم من كل ذلك فقد كثرت الاعتراضات الجماهيرية التي كانت تمثل الروح البعثية بالدرجة الاولى ومجموعات اللغو والضغط القومية والمتخلفة سياسيا وثقافيا والمنفعة التي بقيت في الوظائف في الحين الذي كانت التجهيزات الحكومية والقرطاسية والمصابيح وحتى الصابون تسرق من الدوائر لتعوض به هذه الشرائح البائسة بعضا من حقوقها تحت مظلة الفقاوى الفقهية التي لا يعلم احد مصدرها، بان الدولة كافرة ويحق لنا ان نسرق منها. فضلا عن انتشار الرشوة والمكافئات المستترة في شتى الازدية مما اسس بشكل رسمي لتدمير البنية التحتية لاخلق الانسان وأسس لكل ما يجري الان وكانه ممارسات ميدانية للتهيئة للمعركة التي بدأت بعد سقوط النظام السابق الكارثي.

كثرت الاعتراضات التي ولدت لجان التحقق التي اشترطت بعض المستلزمات الاساسية للفصل السياسي وهي محقة بذلك الا انها ليست الوحيدة للفصل السياسي وليس شرطا ان تكون هي المشر على فترة الضلال والمكابدة التي كان يعاني منها الكثير من الناس بسبب ارتباطاتهم بالضحايا السياسيين الى الدرجة السابقة في بعض الاحيان. وكم كان يشعر بالراحة وبعض الاطمئنان من كان يختلف في اسم الجدم مع ابن عمه او احد اقاربه من الدرجة الرابعة في الحين الذي بدا يتشبث بهذا القريب بعد صدور هذا القانون.

ما الذي يملكه المفصول السياسي او الذي ترك الوظيفة باية حجة كانت والذي كان يلاحق من قبل الجهات الامنية والحزبية ويراقب هو وعائلته ولم يحصل على أي مستند رسمي بذلك او الذي كان ينقل في كل موسم من مواسم الملاحقات إلى محافظة غير المحافظة التي يسكنها وتعليمات قانون الخدمة المدنية لا يعتبر النقل عقوبة. هذا قليل من كثير حيث ذهبت مظالم كثيرة في خضم هياج التزوير والصراخ وتراكم المظلوميات وكان ما يحدث في البيت لا يكفي.

لقد وضعت مقادير الكثير من ابناء البلد بيد مجموعة من خريجي كليات القانون الذين كانوا بالامس يلعبون الميكانو واليوم يلعبون الاتاري في احدث اجهزة الكمبيوتر في عقر دار السيد رئيس الوزراء ولا أحد يعلم بالمظالم وما يجري في الشارع.

هل سيتم انصاف المظلومين من قبل باعة الصمون على الدرجات الهوائية وباعة السيج والخواتم على ارصصة الشوارع في دمشق العرب، او في ظل الحوزات السياسية في ايران؟!

لقد اخطا معالي رئيس الوزراء عندما اصدر تعليماته بان لا يتبوا المفصول السياسي أي منصب في دوائر الدولة كمدير عام او مستشار او وكيل وزارة(2) فكيف تبوا السياسيون المناصب الوزارية ورئاسة الوزراء وقسمت المناصب الاخرى الاستشارية والعامه بينهم كخصص تشمل الفقات التي فارت بالانتخابات دون ان يعلم عنها احد؟! ام ان الديك الفصيح من خلف الحدود يصيح(3) لا يحق للمفصول السياسي ان يتبوا منصب مدير عام او مستشار او وكيل وزارة في الحين الذي يتبوا هذه المناصب البعثيون" و"السلفيون" والا كيف يحدث ان أحد الكفءات من المفصولين السياسيين يرتشح مرتين لمنصب مدير عام بموافقة مجلس المرءة الغامين المؤلف من سبع مرءة عامين ورئيس المؤسسة لهذه الدرجة.. هل هي الطائفية، ام القرابية، ام المحاصصة اللعينة.

يسأل الكثيرون: لماذا لا يتدخل السيد رئيس الوزراء في التعيينات لكي يضع الكفءات العراقية في اماكنها الحقيقية.. قلت: لان العراق درج على تعيين الثقة والاقارب ولم يثقف الى تغيير هذا النمط الرث من الهيكلية السياسية والحكومية بحيث لم يتعود على تغيير الاقائط المعيشية والسياسية ورضع الأكفأ ليكون المفصل الاساسي لقيادة التغيير في البلد. واذا كان المفصل الاساسي غير كفوء فبالتأكيد لن يتم التغيير لان الأكفأ لن يسمح له بأن يشارك في التغيير وهذا ما يسمى في علم السياسة "بالحلقة المفرغة".

في إحدى المؤسسات لم نتجر لحد الان أي معاملة لاي مفصول سياسي من حيث احتساب الخدمة وارسالها الى لجنة التحقق والسبب في ذلك بالتاكيد لان معظم المسؤولين في هذه الدائرة هم من غير الكفءات ويقف على رأس هذه المؤسسة رئيس مؤسسة لا يعرف كيف يكتب جملة مفيدة بالرغم من ان معظم هؤلاء المسؤولين هم من المفصولين السياسيين وهذا هو الخطا الاول الذي ارتكبه معالي رئيس الوزراء وليس شرطا ان يكون نوري المالكي، ولكن بالتاكيد فان الخطا الثاني هو الكتاب الذي صدر من مجلس الوزراء ليمنع بموجبه صرف المخصصات والراتب الذي يستحقه الاصيل للوظائف المشار اليها دون الرجوع الى التعليمات واستحصال الموافقات الاصولية.

جملة اعتراضية "سالت اخي عن احد الاشخاص من اصدقائه ابن وجده قال: اخرجته من الزبالة ونظفته وعالجته واطعمته حتى صار من صنف رواد المقاهي في باريس"

هل من حقنا ان نسأل "نحن الناخبين" معالي رئيس الوزراء كيف تبوا هذا المكان وهو المفصول السياسي وكذلك بقية الوزراء واعضاء مجلس النواب، هذا المجلس الذي يتقاسمه المفصلون السياسيون والبعثيون والبيشمركة وحتى الذين لم يقطعوا حبل السرة مع الازهاب حتى وقت قريب.

إن التغيير لا يتم بهذه الطريقة الباهتة انما يتم عن طريق البحث عن الكفوء والنزيه كما كان يفعل الامام "علي بن ابي طالب" عند تعيينه السؤول في الدولة او كما تفعل الدول المتقدمة حيث تبحث عن الكفءة اما النزاهة فتفعلها قوانين تكلم الدولة التي لم تكتبها على الورق كما تكتب اساطير الدولة العراقية ولكنها جعلتها نمطا وسلوكا يوميا في عقد يربط بين الناس والمسؤولين في الدولة.

الحواشي

1- من الفلم الايركي "مدرسة الحياة".

2- كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم ق/ 2/106/6846 والمؤرخ في 11/3/2009 المتضمن اعادة تعيين المفصولين السياسيين بوظائف قيادية.

3- مثل الديك الفصيح من البيضة يصيح."

التفأول، أو بعدم الإفراط في التفأول. بل يقول قائلهم (والله متصصير جارة للعراقيين!!، أو أن الإسلام السياسي جاءت به امريكا من أجل تنفيذ مخططها وتحقيق مصالحها في المنطقة...الخ). اعتقد أن هذه نظرة سوداوية ناتجة عن قصر النفس.

فالتحولات الاجتماعية تستغرق وقتا، ولا تحصل حسب الرغبات، ولا يمكن حرق المراحل، وكذلك ليس بالإمكان من الديمقراطية ناشئة كما في العراق الإن أن تتحول إلى ديمقراطية ناضجة كما هي في الدول الغربية الديمقراطية العريقة. إذ هكذا بدأت الديمقراطية في الدول المتقدمة بصعوبة ثم تطورت تدريجياً إلى أن بلغت مرحلة النضج.

ففي الوقت الذي يجب تجنب الإفراط في التفأول، أو التفأول الكاذب، ولكن بالنسبة للناشط السياسي أو الناشط في أي مجال آخر، في حقوق الإنسان أو حقوق المرأة، أو حقوق الطفل أو حقوق الحيوان والنبات...الخ، يجب أن يكون متفائلاً، وإلا لماذا يناضل؛ ولماذا هو ناشط في هذا المجال أو ذلك؛ لماذا يدافع الكاتب أو الناشط عن قضية إذا كان متشائماً بمستقبلها ولا يؤمن بنجاحها؛ أي لماذا يدافع عن قضية يعتقد أنها خاسرة؛ ليس من العيب تضيق الوقت والجهد في الدفاع عن قضية أنت موقن بخسارتها؟

لذلك اعتقد جازماً، أن أي ناشط في أي مجال، هو متفائل بمستقبل القضية التي يدافع عنها وإلا لماذا صائر ناشطاً في المجال المعين ولماذا يكتب؛ فطالما قبل الإنسان، أن يدافع عن قضية ما، فهو بالضرورة متفائل.

وباء الإسلام السياسي !!

عندما أكدنا في مقالنا السابق على

(حتمية موت الإسلام السياسي) لم يكن ذلك بدافع التعنيتا أو الإفراط في التفأول، بل هو مستندن إلى أدلة تاريخسية

وموضوعية ذكرناها في المقال المذكور.

وتضيف هنا المزيد من الأدلة.

لا شك أن الإسلام السياسي هو نتاج أيديولوجية شمولية، (ولاية الفقيه) عند الأحزاب الإسلامية الشيعية، والحاكمية الإلهية) عند أحزاب الأخوان المسلمين السنية. والمعروف أن مرحلة الأيديولوجيات الشمولية قد انتهت وإلى الأبد وذلك لأن الأيديولوجية تفرض المجتمع تعاليم بقوال كونكريتية ترفض التغيير، بينما نحن نعيش الآن مرحلة التغيرات المتسارعة التي تحتاج إلى مرونة تستجيب لمتطلبات المجتمع المتغير، أي إلى الديمقراطية الليبرالية.

والإسلام السياسي لا يختلف في تكتيكاته وأساليبه لإخضاع الشعوب لإرادته عن الفاشية والنازية والبعثية، أو اية حركة عنصرية، أي بالقوة المفرطة. وهذه الفاشيات هي أشبه بالأيوية المرضية واصل الطاعون والجذري والحصبية التي كانت تجتاح الشعوب في الماضي فتهلك الملايين، وكما تترك هذه الأوبئة مائة لكل مصاب ينجمو من الموت، كذلك أوبئة الأيديولوجيات الشمولية، تكسب كل شعب ابتلى بها مائة أدامة ضدها.
هذا ما حصل في ألمانيا ضد النازية، وفي إيطاليا ضد الفاشية، ونرى الآن تأثير أيديولوجية (ولاية الفقيه) على الشعب الإيراني المعارض لها. وبالتالي فشنعبنا العراقي اكتسب الآن مائة أدامة ضد البعث والإسلام السياسي.

حول وباء الإسلام السياسي ثانية

تهمة الإفراط في التفأول التي جاءت في تعقيب السيد سلام الشمري وتلقى التأييد من معقدين آخرين رغم تأييدهم للمحتوى العام لمقاي.

في الوقت الذي أؤكد فيه تفأولي بالمستقبل وسقوط الأنظمة الفاشية، إلا إنني أرفض وصف هذا التفأول بالإفراط، فانا معتدل ليس في التفأول، بل معتدل في جميع مواقفي الأخرى. وتفاولي هذا ليس من باب (تفأولوا بالخير تجدوه) بل ناتج عن قراءاتي للتاريخ، وإيماني العميق بحتمية انتصار الشعوب في نضالها وفق قوانين حركة التاريخ ونيل حقوقها في الحرية والعدالة الاجتماعية ومواكبة التطور الحضاري.

أما استشهاد السيد سلام الشمري بحضارات وشعوب سادت ثم بادت، في الحقيقة إن الحضارات هي تراكمية منذ فجر التاريخ وإلى الآن، إذ كل حضارة سابقة ساهمت في خلق الحضارة اللاحقة وصولاً إلى حضارتنا الحديثة، وهي أشبه بطبقات الأرض الجيولوجية، طبقة فوق أخرى، وفي كل حضارة تجد آثار الواقع الذي وصل إلى عقول وقلوب الناس رغم كل ما يبذل في تشويه صورته بزرع الوهابية لتفقات على دمه واسمه، أو النيل من تأثيره الكاسح بتحريك ماكينة الإعلام ضده، وانه هو المارد الذي خرج من مقمم

وفخ آخر وقع الكاتب نفسه فيه عندما وضع الإسلام في حالة مجابهة وصراع مع الحقيقة إذ اقتبس قولاً وضعه بين قوسيات التنصيص، ودون أن يذكر اسم صاحبه، قائلاً: ((إن الإسلام هو المنتصر على الحقيقة، وهو المولود الذي ولد بالأمس ليعيش في الحياة إلى الأبد ، وهو

الواقع الذي وصل إلى عقول وقلوب الناس رغم كل ما يبذل في تشويه صورته بزرع الوهابية لتفقات على دمه واسمه، أو النيل من تأثيره الكاسح بتحريك ماكينة الإعلام ضده، وانه هو المارد الذي خرج من مقمم

وبماذا يختلف هذا الكلام عن كلام غلاة البعثيين عن خلود نظامهم وأيديولوجيتهم، وبماذا يختلف عن شعارات أتباع القاعدة وغلاة الإسلاميين المتطرفين الذين يبشرون باحتلال روما وأشبانيا، ورفع علم دولة الخلافة الإسلامية على قصر ملكة بريطانيا!!! وغيرها من الشعارات الفظاظية!؟

الزجاجة لا ليعود مجددا إليه بل ليفرش جناحيه على جميع البشر ولو كره الجاحدون)!!: انتهى.

أقول، بماذا يختلف هذا الكلام عن كلام غلاة البعثيين عن خلود نظامهم وأيديولوجيتهم، وبماذا يختلف عن شعارات أتباع القاعدة وغلاة الإسلاميين المتطرفين الذين يبشرون باحتلال روما وأشبانيا، ورفع علم دولة الخلافة الإسلامية على قصر ملكة بريطانيا!!! وغيرها من الشعارات الفظاظية!

والذي قرأ مقال السيد حميد شاكر، لاحظ أنه فشل في تقديم أي دليل مقنع يثبت صحة أقواله وخطأ أقوالنا، وإنما اكتفى فقط بانهاثنا بأن ما ذكرناه من (حتمية موت الإسلام السياسي) هو مجرد أفكار خيالية وتمنيات؛ وأنه "ليس كل ما يمتنى المرء يدركه وربما تجري الرياح بما لا تشتهي السفن". على أي حال نشير إلى كل من يشك بصحة مقالنا، أن ينظر إلى ما يجري في إيران من مظاهرات شعبية عارمة على حكم الملاي عقب الانتخابات الرئاسية الأخيرة احتجاجاً على تزييفها على نطاق واسع من قبل النظام الحاكم لصالح مرشحه محمود احمدي نجاد على حسين موسوي، فهذه المظاهرات المليونية تذكرنا بتلك التي اندلعت في الفترة الأخيرة من حكم الشاه قبل ثلاثين عاماً والتي أدت إلى هزيمته وسقوط نظامه، وليس مستبعداً أن يعيد التاريخ نفسه اليوم لإسقاط حكم الملاي، وربما ساعدو إلى هذا الموضوع الساخن في مقال مستقل قريباً.

2- حول التفأول والإفراط في التفأول والملاحظة الثانية في التعقيبات، هي



د.عبدالحق حسين

أثار مقال الأخير الموسوم (حتمية موت الإسلام السياسي) المنشور على مواقع الانترنت يوم 12 حزيران الجاري، ردود أفعال متباينة، من تعقيبات بعض الملاحظات التي وردت في هذه الردود لإغناء الموضوع. فعلى موقع المرار الثمنن والأقباط متحدون، كانت التعقيبات في معظمها متجاوبة مع مضمون المقال، مع بعض التحفظات لدى البعض على "الإفراط" في التفأول، وسنأتي على هذه النقطة لاحقاً. كما ونُشر على موقع (صوت العراق) مقال بعنوان (التبشير بموت الإسلام سياسياً وهم أم حقيقة !!) ودون أن يشير الكاتب الكريم إلى اسمي، إلا إن مضمون المقال كان مكرساً لرّد على مقالَي دون أدنى شك.

بدءً، أشكر جميع الأخوة والأخوات الذين أثاروا المقال بتعليقاتهم، وأخص منهم بالذكر الكاتبة المتميزة، السيدة نادية كاظم، والأخوة الأفاضل سلام الشمري، وسركون البابلي، والرصافي، وصباح ابراهيم، وعلي جاي المدهون، ونذاب مهدي آل غلام، وسارة ورعد الحافظ، وآخرون نشروا تعليقاتهم على مواقع أخرى مثل (الأقباط متحدون)، إضافة إلى تعليقات وردتني عن طريق بريدي الإلكتروني، كما ونشر الأستاذ ذياب مهدي آل غلام مقالاً قيماً تاييداً لمقالي المذكور. فشكراً لهم جميعاً، ومعذرة لعدم ذكر جميع الأسماء لضيق المجال.

أود التركيز هنا على مسالتين وردتا في التعليقات والمقالات ذات العلاقة:

1- حول أبيعة الإسلام السياسي!!

جاء في مقال السيد حميد شاكر، ما معناه أن الذين يؤمنون بـ (حتمية موت الإسلام السياسي)، يعيشون في وهم وأن الإسلام السياسي باق إلى الأبد. وهذا الراي يشبه تماماً ما كان يردد البعثيون في العراق عند اغتصابهم للسلطة ثانية في عام 1968، حيث أكدوا على أنهم جاؤوا هذه المرة ليبقوا في الحكم إلى الأبد. وقال كبيرهم حينئذ (أن الذي يحكم العراق من بعده سيستلمه أرضاً بلا بشر). وهذا يدن أصحاب الأيديولوجيات الشمولية وخاصة الفاشية منها، بغض النظر عن كونها فاشية دينية، أو فاشية قومية. كما وضّعنا الكاتب في خاتمة واحدة مع الصفاة السعودية الوهابية، غير مدركة أن النظام السعودي هو الآخر نظام إسلامي متخلف لا يختلف كثيراً عن نظام ولاية الفقيه الإيرانية عدا أنه بنسخة وهابية معادية للثنودج الإيراني.

والغريب أن الكاتب، وهو في غمرة حماسه في الدفاع عن الإسلام السياسي، أن اعتبر الإسلام السياسي والإسلام الديني كما لو كانا مترادفين، أي اعتبر كل

جميل عوده

بغداد

بالقرب من بوابة إحدى وزارات الدولة، في وسط العاصمة بغداد، سألتني مواطن عراقي، قائلاً: " منذ سنوات، ونحن نسمع عن الفساد والفاسادين في دوائر الدولة، لكن لم نسمع أن مسئولاً مُدّم للقضاء وهو في وظيفته، حتى اختلط الحابل بالنابل، وأخذنا نثك بجميع المسئولين، كبارهم وصغارهم، ونتهمهم بالفساد المالي والإداري، فمن هو المتهم، ومن هو البريء، وكيف لنا أن نعرف المسئول الفاسد من غير الفاسد؟".

هل المسئول الذي يتحدث عن النزاهة والشفاغية هو المسئول الصالح، والمسئول الذي لا يتحدث عن النزاهة والمسئول الفاسد؛ هل المسئول الذي يتحدث في وسائل الإعلام ليل نهار، ويتهم المسئولين الآخرين هو المسئول الصالح، والمسئول الذي لا يتحدث لوسائل الإعلام هو المسئول الفاسد؟

هل المسئول الذي يتردد على الجوامع والسينيات هو المسئول الصالح، والمسئول الذي لا يصلي هو المسئول الفاسد؛ هل المسئول المسلم هو المسئول الصالح والمسئول غير المسلم هو المسئول الفاسد؛ هل من يطلق لحيته هو المسئول الصالح، ومن يخلق حليته هو المسئول

علامات المسئول الفاسد!

الفاسد؟

هل المسئول الشيعي هو المسئول الصالح، والمسئول غير الشيعي هو المسئول الفاسد؛ هل المسئول السني هو المسئول الصالح والمسئول غير السني هو المسئول الفاسد؛ هل المسئول الكردي هو المسئول الصالح، والمسئول غير الكردي هو المسئول الفاسد؛ هل المسئول التركماني هو المسئول الصالح، وغير التركماني هو المسئول الفاسد؟

هل المسئول الذي ينتمي إلى حزب إسلامي هو المسئول الصالح، والمسئول الذي لا ينتمي إلى حزب إسلامي هو المسئول الفاسد؛ هل المسئول الذي ينتمي إلى حزب "علماني" هو المسئول الصالح والمسئول الذي لا ينتمي إلى العلمانية هو المسئول الفاسد؛ هل المسئول "المستقل" هو المسئول الصالح، والمسئول "غير المستقل" هو المسئول الفاسد؟

هل كل من في الحكومة اليوم هو مسئول فاسد، وكل من يتهم الحكومة ويعارضها سليما هو الإنسان الصالح؛ هل المسئول الذي كان يعيش في الخارج هو المسئول الصالح، والمسئول الذي كان يعيش في العراق قبل 2003 هو المسئول الفاسد، أم أن المسئول الذي كان يعيش في الخارج قبل 2003 هو المسئول الفاسد، والمسئول الذي كان يعيش في الداخل هو المسئول الصالح؟

فسقلت له: الحديث عن الفساد

علامات المسئول الفاسد، لكي نعرفها، فنقول هذا المسئول صالح، وذاك المسئول فاسد؟

قلت له: إذا رأيت مسئولاً يكذب فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يتحدث بوجهين أو أكثر فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يرتشي فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يختلس فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يتلاعب بالمال العام لمصلحة المقربين منه فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يدافع عن مسئول فاسد فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يهدى هدايا للمسئولين فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يرسل للحج مسئولين كانوا قد ذهبوا للحج مرارا فهو مسئول فاسد.

وإذا رأيت مسئولاً يهمل طلبات المواطنين دون أن يرد عليهم بالإيجاب أو السلب فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يعامل المواطنين المراجعين بخشونة وقسوة فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يميز بين المواطنين في تعامله فينجز معاملة هذا المراجع ويؤخر معاملة ذلك المراجع فهو مسئول فاسد، وإذا رأيت مسئولاً يعطل تطبيق القوانين ونفاذها فهو مسئول فاسد. وإذا رأيت مسئولاً يضع يده في يد أعداء البلد فهو مسئول فاسد.

والمفسدين في دوائر الدولة العراقية أصبح حديثاً متواتراً، وهو محل اعتراف كبار المسئولين العراقيين والمؤسسات الدولية الحكومية وغير الحكومية المعنية بالشأن العراقي، فهو يتعدى نطاق الأفراد والجماعات البسيطة، إلى دوائر البلديات والمديريات، وإلى وحدات الشرطة والجيش، وإلى المؤسسات الوطنية والإقليمية والعالمية، ليبلغ ذروته داخل أروقة الوزارات العراقية على أيدي كبار الموظفين البارعين في عمليات السطو والنهب والاختلاس واستغلال الوظيفة، وإلى مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية.

ولكن متى كانت المسائل تقاس بهذه الطريقة، ومتى كان التعميم مجدياً ومفيداً؛ قضية الفساد في العراق ليست كذلك؛ فهي لا ترتبط بطول أو قصر هذا المسئول أو ذاك، ولا يكون المسئول من هذه المحافظة أو تلك، ولا يكونه شيعي أو سني، ولا يكونه عربي أو كردي، ولا يكونه مسلم أو غير مسلم، ولا يكونه من هذا الحزب أو ذاك، ولا يكونه مستقل أو غير مستقل، كما انه ليس بالضرورة أن يكون كل مسئول في الدولة فاسد، وليس بالضرورة أن يكون كل مسئول غير فاسد، فهناك المسئول الفاسد وهناك من يتحتم بأعلى درجات الصالح، فالتعميم إنن ليس صحيحاً.

فسقلت لي: أليس للصالح والفساد علامات؛ فسقلت: بلا. فقال: إنن ما هي